

## ميشال نوفل

### التسوية النووية مدخل إلى توازن جيوسياسي جديد

تتناول هذه المقالة مسألة المفاوضات بين طهران ومجموعة "٥ + ١" بشأن الملف النووي الإيراني، واتفاق الإطار الذي تم التوصل إليه، قبل بلوغ الاتفاق النهائي، وتداعياته المستقبلية على العلاقات الإقليمية.

والجيواقتصادية التي أطلقت هذا النوع الفريد من الدينامية الدبلوماسية على المستوى الدولي، وأفضت إلى تأمين مناخات جديدة للحوار والاتصال والتواصل تضمن التوصل ولو بعد عناء شديد إلى الاتفاق "التاريخي" المنشود.

لقد كان لأجواء الارتياح والترحيب التي جرى التعبير عنها من الجانبين الإيراني والدولي، لدى إعلان التوصل إلى الاتفاق الإطار في لوزان مطلع نيسان / أبريل، ولا سيما منها الرصانة "الإمبراطورية" التي ميزت المؤتمر الصحافي الذي خصصه الرئيس باراك أوباما للحديث عن اتفاق لوزان في البيت الأبيض، ما يبررها في الإنجاز المتحقق: مدونة المعايير كحصيلة للمفاوضات في المحطة الأخيرة المضنية في فندق بوريفاج في لوزان، في الوقت

لا شك في أن توقيع الاتفاق الإطار في شأن احتواء البرنامج النووي الإيراني في ٢ نيسان / أبريل في لوزان، قد أضفى زخماً طال انتظاره للدفع قدماً بالسياقات الحاضرة لعملية تطبيع العلاقات الإيرانية - الغربية، وفي مقدمها العلاقات الإيرانية - الأميركية على قاعدة ما يسمى "الحرب العالمية على الإرهاب". ويُفترض أن يكون الموعد المحدد لتحويل الاتفاق الإطار بين إيران والمجموعة الدولية السداسية إلى اتفاق شامل حقيقي بشأن البرنامج النووي الإيراني، وهو ٣٠ حزيران / يونيو، مستنداً إلى معطيات واقعية - وإن كان هذا الأمر يظل قابلاً للتعديل في ضوء التقلبات التي شابت جولات التفاوض السابقة الصعبة والمتشعبة - نظراً إلى الدوافع الجيوسياسية

بأقل الخسائر الممكنة من "الحرب الباردة الجديدة" السنية - الشيعية، ويُفسح أمام الولايات المتحدة المجال والوقت اللازمين لإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط حيث التحالف الأميركي - السعودي مسألة مهمة أيضاً، إذ لا يمكن الإدارة الأميركية أن تتصرف وتعمل مع إيران لبناء توازن إقليمي جديد كأن الحليف السعودي التاريخي غير موجود، مثلما لا يمكن التفكير في الانتصار على "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش) من دون العمل لتصحيح الوضع السياسي في العراق والتعاون مع الإيرانيين على الأرض. وتشير الوقائع اليومية إلى أن الخطاب الأيديولوجي العدائي التقليدي، كما التذكير بتجارب الماضي الأليم، وخصوصاً الأضرار الهائلة التي تسببت بها التدخلات الأميركية في الشؤون الإيرانية، ما عادا يمثلان عائقاً أمام أشكال متعددة من الدينامية الدبلوماسية الإيجابية، فضلاً عن تفاهات معقدة مبنية على التقاطع التكتيكي في الشرق العربي. وحتى إشعار آخر، فإن طهران تساند بكل ما أوتيت من إمكانيات نظام بشار الأسد في سورية، بينما تميل واشنطن بحذر إلى مساندة المعارضة "المعتدلة" للنظام السوري، لكنهما يتقاطعان بشأن ضرورة الحفاظ على بنية الدولة السورية، وعلى انتقال سياسي منظم للسلطة. وحدث ولا حرج عن التعاون في إطار التنافس في العراق حيث يمكن أن تجد خبراء ومقاتلين إيرانيين يشاركون في المعركة ضد "داعش"، وتراقب من جهة أخرى نشاطات مستشارين عسكريين وطيارين أميركيين وغربيين، وذلك للحفاظ على شيء من التوازن في بغداد حيث الحكومة تطلب بإلحاح من الإدارة الأميركية إمدادها بالأسلحة والعتاد لمواجهة تمدد "الدولة

الذي بدأ أن "الاتفاق المرحلي" أخذ يبذل سريعاً في قوانين اللعبة الجيوسياسية بدليل الاصطفاف الإقليمي الجديد حول السعودية فيما أُطلق عليه حرب "عاصفة الحزم" في اليمن لموازنة توسع النفوذ الإيراني في المنطقة. ويرجح أن يكون للاتفاق أيضاً انعكاسات إقليمية أخرى، وخصوصاً على أرض العراق في ظل ما يشبه الإجماع في واشنطن على ضرورة التعاون مع الإيرانيين في بلاد الرافدين، فضلاً عن تداعيات أبعد قد تتصل باستراتيجيا الإدارة الأميركية فك الارتباط البطيء مع الشرق الأوسط للتمحور حول منطق آسيا - الباسيفيك سعياً لاحتواء صعود القوة الصينية، وانتهاج سياسة مشاركة مع إيران بصفتها حلقة أساسية في هذه الاستراتيجية التي تأخذ في الاعتبار حكماً، الشراكة الإيرانية - الصينية التي تصل إلى مستوى الترابط العضوي اقتصادياً وعسكرياً وجيوستراتيجياً.

وفعلاً، يتبين من متابعة السياق الرئيسي لمفاوضات إيران مع المنظومة الدولية، أن واشنطن تولي الانفتاح والتطبيع مع إيران أهمية كبيرة، فضلاً عن اضطلاعها بدور القاطرة في هذه المفاوضات. لكن ذلك لا يعني أن ما صُوّر على أنه عدااء مستحكم بين أميركا وإيران وصل إلى درجة حظر أي اتصال ظاهر بينهما طوال أكثر من ٣ عقود، سينقلب فجأة إلى صفقة كبرى تثير خشية إسرائيل ودول الخليج العربية التي تدرك مخاطر انقلاب محتمل في التحالفات الإقليمية، على مصالحها ودورها، الأمر الذي يدفعها إلى محاولة تقويض الاتفاق أو عرقلة تنفيذه.

في أي حال، إن منطق الميدان العملي يفيد بأن المسار الطويل لتطبيع العلاقات بين طهران والأسرة الدولية، دخل مرحلة اختبارية مطلوبة بإلحاح لإعادة بناء نظام جديد للتوازن الإقليمي يتيح لإيران الخروج

الإسلامية في العراق والشام".

## عودة قوة إقليمية كبرى

يُعتقد على نطاق واسع أن الموقف المعلن لإدارة الرئيس أوباما في شأن الاستعداد لانتهاج سياسة تعاون ومشاركة مع إيران على أساس كون المصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية هي الدوافع الأساسية لهذا التقارب، يثير مناقشة واسعة في دوائر السلطة الإيرانية. وإذا كان الرئيس حسن روحاني وفريقه الحكومي اللامع يميلان إلى الانفتاح الواسع على الغرب، وإلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بالولايات المتحدة، فإن القيادة الإيرانية العليا ممثلة بالمرشد الأعلى آية الله خامنئي تُبدي حذراً شديداً في مقارنة هذا الموضوع الحساس أيديولوجياً بالنسبة إلى ثقافة النظام الإسلامي والتعبئة الشعبية التي يستند إليها، فضلاً عن الحساسية التي يثيرها الموضوع في أوساط "الدولة العميقة" ومراكز القوى المتعددة في قوات الحرس الثوري.

وإذا أضفنا أن إيران تدرك أنها لا تحتاج إلى واشنطن في الحقيقة لبطس نفوذها في المنطقة، وقد قامت بذلك عبر تحالفاتها الإقليمية النظامية وغير النظامية في ظل وجود عسكري أميركي كثيف، مثلما أثبتت أن أوراقها الإقليمية تمكنها من عرقلة المشاريع الأميركية، وأنها تدرك أيضاً بفضل واقعية حكومة روحاني أنه لا يمكنها أن تؤدي دوراً إقليمياً معترفاً به دولياً من دون تفاهم مع واشنطن، وأن النفوذ الإقليمي لا يترجم إلى مصالح إقليمية معترف بها إلا ضمن إطار تفاهم واسع المدى معها، فإننا نصل إلى الاستنتاج أن عملية التقارب والتطبيع ستطول على الأرجح قبل أن تشهد تحولاً دراماتيكياً.

وهذا لا يمنع المقاربة في قيد الاختبار بين الجانبين الآن أن تعرف بعض التغيير، وهو الأمر الذي يربك مناخات المشهد الإقليمي عبر ظهور خلافات وشكوك بين الولايات المتحدة وحلفائها التاريخيين في المنطقة، وتحديداً إسرائيل ودول الخليج العربية. وهذا ما يحاول الرئيس أوباما تجنبه أو استباق نتائجه عبر جهود متواصلة لطمأنة الحكومة الإسرائيلية وقادة دول مجلس التعاون الخليجي.

ليس جديداً أن بنيامين نتنياهو دأب منذ أعوام على التأكيد أن "إيران نووية" تمثل تهديداً وجودياً لإسرائيل، وهو التقويم الاستراتيجي الذي تعترض عليه المؤسسة العسكرية / الأمنية في الدولة العبرية. والأمر المرجح لدى مصادر المعلومات الغربية أن المؤسسة العسكرية / الأمنية الإسرائيلية التي تراقب إيران عن كثب منذ فترة طويلة، لديها من المعطيات ما يسمح لها بالقول إن التهديد الإيراني ليس داهماً، بل إن هذه المؤسسة تعرف تماماً ما تملك من قدرات في مجال الردع النووي. وعلى نحو مخالف تماماً لنتنياهو، فإن الرئيس أوباما يرى في تنفيذ الاتفاق الإطاري الموقع بين إيران والدول الكبرى التي تضمها مجموعة 5 + 1، ضماناً لإسرائيل من شأنها أن تمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، علماً بأنه لا يترك أي فرصة ملائمة، منذ توقيع اتفاق لوزان إلا ويستخدمها لتأكيد الالتزام الأميركي الثابت بحماية أمن إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، فإن نتنياهو الذي وجد في انتصاره الانتخابي الأخير زخماً يدعم استراتيجيته الخاصة بإحباط الاتفاق مع إيران وربما عرقلة تنفيذه، لا يريد أن يتزحزح عن موقفه القائل إن هذا "الاتفاق السيء" خطأ تاريخي يمثل

عقب رفع العقوبات الأميركية والدولية. وما يربك النخب الحاكمة في دول الخليج أكثر هو صعود قطب إقليمي قادر على التفوق بالمعايير الجيوسياسية على القطب السعودي بمساعدة الولايات المتحدة، وإن ظل التحالف الأميركي مع المملكة العربية السعودية، مسألة مهمة جداً في الجيوبوليتيكا الإقليمية، كونه حتى إشعار آخر المحور الآمن في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وفي الحقيقة، فإن الخشية الكبرى التي تقض مضاجع النظم المحافظة التي تعاني الجمود في الخليج، تتمثل في انهيار الرؤية الجيوسياسية التي حكمت صورة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط منذ عقود طويلة، وذلك بالاعتراف لإيران بالدور والمكانة، وربما المشاركة في بناء نظام إقليمي فرعي في منطقة الخليج. ويُظهر الوقت المتبقي الذي لا يتعدى الـ ٣ أشهر للتعامل مع التحول الإقليمي الجديد، انحسار رقعة الخيارات المتاحة أمام السياسة السعودية، في ضوء افتقادها رؤية واضحة الأهداف، في مغامرتها اليمينية.

### ترتيب جيوسياسي بعنوان نووي

إذا حاولنا أن نلقي نظرة شاملة على الصراع العالمي الذي يدور حول بناء ترتيب جيوسياسي وجيواقتصادي بذريعة تسوية الملف النووي الإيراني، فإننا نرى من جهة، جبهة دبلوماسية متجانسة إلى حد كبير في حركتها وعملها في إطار مجموعة ٥ + ١ وتشمل إيران طبعاً، ومن جهة أخرى بؤرة استقطاب لعوامل تخريب التسوية النووية، وتتقاطع فيها الحكومة الإسرائيلية، والأكثرية الجمهورية في الكونغرس الأميركي، وبعض مراكز القوى الإيرانية المستفيدة من استمرار القطيعة مع

”خطراً فادحاً للعالم ويهدد وجود إسرائيل.“ والأمر المؤكد أنه سيواكب عمل مجلس الشيوخ الأميركي الذي أقر الصيغة الكفيلة بالتصديق على الاتفاق أو رفضه، بحملة استثنائية لدى مجموعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة سعياً للجم أي تقدم للمفاوضات نحو اتفاق شامل في الموعد المقرر في حزيران / يونيو. وفي حال اعتبرنا أن التهويل بالتهديد النووي الإيراني لم يعد يُقنع أحداً منذ الاختراق الذي تحقق في لوزان مطلع نيسان / أبريل في محاولة احتواء البرنامج النووي الإيراني، فإن من الصعب جداً في ضوء هذا الإنجاز الجيوسياسي أن يتصور المرء العاقل أن ٦ دول كبرى ستقبل أن تكون ضحية عملية خداع إسرائيلية لا وسيلة لديها سوى التثبيت بالحجة القائلة إن الهاجس الوحيد لدى إيران هو تدمير إسرائيل. غير أن نتناها هو يقترب أكثر من الاتجاهات الرئيسية المرتقبة في الشرق الأوسط، إذ يوحي بأنه مقتنع بأن عودة إيران إلى الأسرة الدولية، متحررة من تهمة ”القنبلة النووية“ وأعباء العقوبات، ستكون تحدياً هائلاً لإسرائيل كونها تكرر الاعتراف بمكانة قوة إقليمية كبرى من ٨٠ مليون نسمة، وتتمتع بإمكانات اقتصادية هائلة، فضلاً عن طاقة عسكرية يُحسب لها حساب في موازين القوى الإقليمية. وأكثر ما تخشاه إسرائيل هو أن تُمنح الحيوية الإيرانية المتدفقة جيوسياسياً شرعية جديدة تستخدمها طهران لتوسيع دوائر نفوذها في المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية. كذلك، فإن الجوار الخليجي العربي لإيران يخشى هو أيضاً عودة قوة نفطية تمتلك أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، واختبرت تجربة الحصار والعقوبات، ويمكنها أن تملك احتياطاً مالياً يقارب الـ ١٠٠ مليار دولار

للعمل في منشأة ناتانز بغية تسهيل الرقابة. إن منشأة فوردو المحصنة في باطن الأرض والتي كانت وظيفتها تقتصر على التخصيب، ستتحول إلى مركز للأبحاث المتعلقة بالفيزياء والتكنولوجيا النووية، ولن يكون مسموحاً بأن تضم أي نشاط بحثي بشأن تخصيب اليورانيوم، أو أن تخزن فيها مواد انشطارية خلال ١٥ عاماً. كما ستجري عملية إعادة هيكلة لمفاعل أراك للمياه الثقيلة، وهو المعدّ أصلاً لإنتاج البلوتونيوم كي يصبح في الإمكان إجراء أبحاث سلمية فيه، وإنتاج نظائر مشعة للأبحاث الطبية.

أمّا المعايير المعتمدة في المسألة الثانية المتعلقة بآلية رفع العقوبات، فإنها ستكون على النحو التالي: تُزال العقوبات الأميركية والأوروبية فور تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران تحترم فعلاً التزاماتها، لكن العقوبات قد يُعاد فرضها في حال تبين أن إيران لا تُطبق الاتفاق؛ تُرفع العقوبات المفروضة جميعها من الأمم المتحدة فور تطبيق إيران نقاط الاتفاق كلها، ويتبني مجلس الأمن قراراً جديداً يغطي جمع نقاط الاتفاق الشامل، على أن يبقى الحظر المتعلق باستيراد أنواع من التكنولوجيا العسكرية الدقيقة (صواريخ باليستية)، وأن تظل العقوبات جميعاً المتعلقة بالإرهاب، أو بانتهاك حقوق الإنسان سارية المفعول. وتتراوح فترة تطبيق الاتفاق بين ١٠ و١٥ عاماً بحسب النشاطات، وتمتد حتى ٢٥ عاماً بالنسبة إلى عمليات المراقبة التي يعتبرها الرئيس أوباما جوهر آلية التأكد من تطبيق الاتفاق، والتي تقودها الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي سيكون في إمكانها الوصول إلى جميع المنشآت النووية الإيرانية، واعتماد نظم المراقبة كلها التي تخترها. إلى ذلك، سيكون في إمكان المراقبين الوصول

”الشیطان الأكبر”، والنخب المحافظة في دول مجلس التعاون الخليجي. إن نظرة ثانية متأنية إلى هذا الاصطفاغ الجيوسياسي تكشف أن المنخرطين في تحصيل الترتيب العالمي الجديد وعقلنته اتفقوا على سلسلة من المعايير تتوزع على ٤ محاور هي: التخصيب وأجهزة الطرد المركزي والعقوبات والجدول الزمني، وكلها تنطوي على ألغام لا أتصور أن البراعة الدبلوماسية التي رأينا كيف تعمل على مستويات عدة متقاطعة وطوال أشهر من التفاوض الصعب والدقيق، غير قادرة على تفكيكها أو تجنّبها في التحليل النهائي. ومن المفيد هنا أن نستعيد أن الانسداد في المفاوضات تناول مسألتين أساسيتين هما: تخصيب اليورانيوم وآلية رفع العقوبات.

في المسألة الأولى، فإن الإطار المتفق عليه اليوم هو أن عدد أجهزة الطرد المركزي التي تملكها إيران سيتدنّى من ١٩,٠٠٠ جهاز إلى ٥٠٦٠ جهازاً يُسمح لها بإنتاج يورانيوم مخصب بنسبة ٣,٦٧٪ (الحد الأقصى) طوال ١٥ عاماً. كما أن مخزون إيران اليوم من اليورانيوم المتدني التخصيب والذي يُقدّر بـ ١٠,٠٠٠ كغم سيقلص إلى ٣٠٠ كغم، شرط ألا تتعدى نسبة تخصيبه ٣,٦٧٪ خلال ١٥ عاماً.

وقد اتُفق على أن يجري توضيب أجهزة الطرد المركزي التي تعمل في المنشآت النووية الإيرانية وملحقاتها في أماكن تخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أن استخدامها لا يمكن أن يتعدى وظيفة وحدود قطع الغيار. أمّا الوقت الضروري لإيران كي تمتلك كمية من المواد الانشطارية اللازمة لصنع قنبلة نووية، وهو الأمر الذي يُقدّر حالياً بأنه لا يتعدى الـ ٣ أشهر، فسيتمدّد إلى عام واحد، على أن يجري تخزين جميع أجهزة الطرد المركزي المعدّ

إعادة التمحور حول الصين. ومن هذا المنظار الجيوبوليتيكي الصرف لا يمكن للمصالح الجيوسياسية والجيواقتصادية للقوة الأميركية الهابطة نسبياً إلا أن تولي اهتماماً جدياً لموقع إيران الجيوسياسي الحيوي في "مثلث القوة" الآسيوي بين القوة الصينية الصاعدة والقوة الهندية الزاحفة والقوة الروسية العائدة، ودور إيران المؤثر في السباق على موارد الطاقة وسط الشبكة الأوراسية الهائلة لإمدادات النفط والغاز بين حوض الخليج والجزيرة العربية جنوباً، وحوض قزوين وآسيا الوسطى شمالاً، الأمر الذي يجعلها حلقة مركزية في "اللعبة الكبرى" الجديدة على طول "طريق الحرير الجديدة" كما يتصورها ويتقاطع حولها الصينيون والروس والإيرانيون. ■

إلى جميع حلقات سلسلة تغذية البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن تفقد مناجم اليورانيوم ومصانع الاستخراج، كما أن أجهزة الطرد المركزي كلها والمواد المكونة لها ستكون تحت المراقبة طوال ٢٠ عاماً. وقد التزمت إيران تطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يسمح للوكالة بتفقد المنشآت كلها المتعلقة بالبرنامج النووي، سواء أكانت مُعلنة أم لا. وهكذا يتبين أن تحويل المعايير التي سُجّلت في مدونة لوزان إلى قرارات ملموسة خلال أشهر معدودة، هو المدخل التقني لتسوية جيوسياسية لا تزال غامضة الملامح باستثناء المطلب الإيراني المتعلق بالشراكة والمكانة الإقليمية والاستعداد الأميركي للاستدارة نحو إيران على طريق

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات

من أوصلو إلى أنابوليس

أحمد قريع (أبو علاء)

٤

مفاوضات أنابوليس

(٢٠٠٧ / ٢٠٠٨)

٣٤٥ صفحة ١٢ دولاراً